

تنمية الثروة الحيوانية الزراعية والتأمين عليها

حضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

”الكلمة التي أذاعها سعادته من محطة الإذاعة اللاسلكية“

سادتي :

قامت في البلاد أحيرا دعاية قوية لتنمية الثروة الحيوانية الزراعية بها . وهذه الدعاية حديرة بتشجيع جميع الهيئات التي تعنى باقتصادنا القومي ، لما للثروة الحيوانية من ارتباط وثيق العرى بالزراعة في مصر . فلو كانت لدينا المواشى الكافية لحاجتنا الزراعية والغذائية لما اشتدت أزمة السماد الحالية في البلاد ولما احتجنا إلى كل هذه الواردات الأجنبية من المواشى ومستجاتها على اختلاف أنواعها . ولا أراني بحاجة إلى الإسهاب في تبيان ما لهذه المسألة من خطورة وفائدة، فقد اقتنعت البلاد بهذه الضرورة، وهي تطالب أولى الشأن بالأى يكتبوا بالدعوية ، بل يحث عليهم المبادرة بالعمل على إنجازها وتيسير وسائل التنفيذ. وفي اعتقادي أن الدعاية الحالية يجب أن تنظم على مدى واسع حتى تأتي بأكبر فائدة، ويجب أن تصل إلى كل مشنغل بالفلاحة و هذه ابلاد صغيرا كان أم كبيرا . وماوضع فيما بعد خير الطرق للاستفادة من هذه الدعوية إلى أقصى حد .

فما لا شك فيه أن في مقدور الأراضي المترعة حاليا في مصر أن تحمل عددا من الحيوانات الزراعية أكبر بكثير مما تتحملة الآن . إذ يدل آخر إحصاء رسمي على أن عدد المواشى الموجودة في البلاد لا يتجاوز مليونين من الجاموس والبقرة وما ومليون ونصف مليون فقط من الأغنام . فاذا وزع هذا العدد الصغير نسبيا على الستة الملايين من الأقدنة الصالحة للزراعة في البلاد اتضح لنا جليا قدرة هذه الأراضي على تحمل عدد آخر إلى حد كبير من هذه الحيوانات ، ولا سيما إذا علمنا أن الحيوانات الزراعية الكبيرة تستعمل منذ القدم للخدمة الزراعية ، وأن تربية الحيوانات للانتفاع بمستجاتها قليلة جدا في مصر ، وأننا لا نرى أية عناية بصوف الأغنام . وإصلاح لأراضي الزراعة المصرية لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذت تربية الحيوان ومستجاتها مركزها كحل أساسي في البلاد ولو وجهت العناية منذ عشرين سنة إلى استغلال المحاصيل الحيوانية وزيادتها وحمايتها لما تعاقبت الأزمات لمأيه على البلاد نتيجة انخفاض أسعار القطن بفعل مؤثرات خارجة عن إرادة البلاد ورقبتها على أقل تقدير . وربما يعترض بعضهم بأن بلادنا ليست بلاد مراعى ،

وهذه مسألة مبيت فيها عمليا على وجه القطع ، ومهما يكون القرار الأخير الذى يؤخذ فى هذه المسألة فإن من مصلحة البلاد أن تكون المشاشية ازرعية إلى أقصى درجة تجعلها لأراضى المزرعة .

وقديما كان أهل مصر يعنون العناية كثيرا بتربية المشاشية حتى تخصص فريق منهم بالرعى فى مديرتى العربية والدقهلية ، وفى وادى وصان الحجر وعلى حدود مديرية البحيرة ، ولكن ما زادت العناية بزراعة القطن والأرز حتى تلاشت العناية بالرعى تدريجيا فاندثرت تربية الأغنام والصناعات التى تعتمد عليها . وبعد أن كانت مصر تصدر سنويا ١٢٠,٠٠٠ جلد وأكثر من مائة ألف رطل من لاسمى ومقدارا لا بأس به من الجبن ، هبطت هذه الصادرات إلى الخسيس وتعرضت المشاشية لبيع ولتحول والإعمال فالحسارة ، ولم تنبه الأذهان إلى أهمية الإنتاج الحيوانى إلا من عهد قريب بفضل انتشار التعمير الزراعى العالى من جهة ، وبفضل تفكير أوى الأمر فى معضلات الزراعة المصرية وطرق إصلاحها ، وقد بقيت الرغبة فى عمل شيء ما للرقى بتربية الحيوان الكاملة فى لصدور أنى أن تهبأت لها الفرص أخيرا وخطت وزارة الزراعة خطوات عملية طيبة فى هذه الناحية ووجهت أنظار الحكومة والبرلمان إلى أهمية لإنتاج احيوانى بما تقدمه لها من مشروعات قيمة .

على أن أنواع الدعاية فى حد ذاتها منها كانت جدابة ومقنعة ومهما شعر الكمل بصحة ما فيها فإنها تقف أمام بيت الفلاح ولا تحفظه ، لأن الفلاح المصرى ككل مزارعى العالم رحل محافظ لا يقتنع إلا بما تراه عيناه وتلمسه يداؤه ، فالكلام معه عن تربية الحيوان لا يكون كبيرا الجدوى إلا إذا كان مقترنا بناحية حسنة يشعربها الفلاح فعلا ويظمنن إليها .

لهذا أرى أنه من الضرورى أن يقرب كل مشروع لتسمية الثروة الحيوانية بالبلاد بمشروع تأمين على المشاشية ، كخطوة هامة فى سبيل اشتراك الأهالى فى العناية بتربية الحيوان ، إذ أن إشراف الحكومة على تربية ليس كبير الفائدة ما لم يتعاون المزارعون معها ، وليس هناك ما يغرى لمزرعين أكثر من شعورهم بالاطمئنان على أمواتهم التى سيغفلونها فى استثمار المشاشية ، وكلنا يعرف أن الفلاح الصغير - وهو عماد الزراعة المصرية - يعتبر حيا موسته أو بقرته فى أهمية أفراد عائلته وينظر إليها كمصدر رزقه ورزق من يعولهم ، فإذا هو ضامن أن أنه إذا أصابها مصاب واحد فى لتأمين عوضا ضاملا لم يتردد لحظة واحدة فى الإقبال على تربية المشاشية الكبيرة ، وبذلك يكثر عددها ويزيد إنتاجها ، وينجم عن ذلك تحسن صحة الأهالى لوفرة الأغذية الصحية جيدة لديهم ، ويزيد خصب الأرض بوفرة السماد ابلدى ، ويقبل استيراد السماد الكيماوى . وبذلك يحفظ جزء من ثروة البلاد دون أن يتزع بخارج كسمن لهذا لسماد الكيماوى .

التأمين على الماشية ضد الموت أو الهلاك غير اجتنأى نظام غير معروف في مصر رغمًا عن كونها بلدا زراعيًا ورغمًا عن شيوعه في كل ممالك العالم تقريبًا ، ففي أوروبا لا توجد دولة لا يقوم فيها التأمين على الماشية ، وكذلك الحال في أمريكا الشمالية والجنوبية واليابان وغيرها من الدول . وتوجد في بعض الدول شركات كبرى تقوم بعمليات التأمين على الماشية فقط ، وفي بعض الدول الأخرى تقوم هيئات شبه حكومية بهذا التأمين تمنحها حكوماتها إعانة مالية سوية في حالات معينة ، وذلك لما ظهر من فوائد التأمين .

ولربما يعترض البعض بأن فلاحا المصري لم يألف بعد هذا النظام ، وعليه فلا يرجح له الزواج والشيوع بيننا . وهذا رأى ناسد على ما أعتقد ، لأننا لو قلنا للفلاح المصري "ادخني ستين وإلا سبعين قرشا كل سنة ويمكنك دفعها على مرتين ، مرة كل ستة أشهر ومقابل كده أنا أضمن لك أنه إذا ماتت جاموسك أو بقرتك موتة طبيعية لا جناية فيها أن أدفع لك ثمنها تشتري به جاموسة أخرى ثانية تعوضك عن الأولى" فلا يهمل أبدا أنه يرفض أو يتأخر عن دفع قيمة الرسوم ، وهي كما ترون طفيفة لا تتجاوز ٤٪ من ثمن الماشية وذلك مقابل ضمان أعز شيء لديه - أى ماشيته - ولا سيما إذا كانت الهيئة التي ستقوم بالتأمين هيئة لها خطورتها ومكاتبها وبعضها الحكومة ، على أن تسبق ذلك دعاية فطنة بين طبقات مزارعنا لهذا الغرض .

حقيقة يقوم الآن بنك التسليف الزراعى المصرى بتقديم سلفيات متوسطة الأجل لشراء المواشى لخدمة الأراضي الزراعية ، ولكنه يقصر هذه السلف على أفراد الجمعيات التعاونية لضمان أعضاء مجلس إدارة الجمعية الشخصى لكل سلفة . أما للأفراد فيشترط البنك تقديم ضمان عقارى للسلفة . وفي هذا الشرط كل الإرهاق وتضييع لكل الفائدة التي قد تعود من شراء الماشية نظرا للتكاليف الباهظة التي يتطلبها تقديم ضمان عقارى . وسبب تشدد بنك التسليف الزراعى في ذلك هو المحافظة على أمواله من انضياع ، إذ القانون على حاله الحاضرة لا يعطى البنك أى حق امتياز على الماشية المشتراة ، فيضطر إلى التشدد في شروط السلفة ، وزيادة على ذلك لا يعطى البنك السلفة إلا بواقع ماشية واحدة لخدمة ثمانية أفدنة . فالغرض من السلفة قصر شراء ماشية لخدمة الأراضي وليس للتربية والتجارة فيها والانتفاع بمنتجاتها . وهذه الشروط التي يعرضها البنك لا تؤدي مطلقا إلى تنمية الثروة الحيوانية الزراعية في البلاد ، ولا ينتظر من البنك أية هيئة زراعية أخرى تعنى بشؤون الزراعة المصرية وتقدمها أن تساهم بتصيب وافر في تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد ما لم يعدل القانون من هذه الناحية بإعطاء حق امتياز أولى لمقدم السلفة لشراء الماشية لمدة بصع سنين حتى يسدد ثمنها بأكله كما هو الحال في الولايات المتحدة بأمريكا ، أو بالاعتراف قانونا وصراحة بنظام التأجير فالبيع Hire Purchase كما هي الحال في إنكلترا حيث تقوم شركات قوية كبرى بتقديم السلف

اللازمة للزارعين لشراء الماشية وتربيتها وفقاً لنظام التأجير فالباع . وفي هذه الحالة يجب إدخال نظام التأمين على الماشية كما أسلفنا حتى لا تتعرض أموال مقدمى السلف للضياع في حالة موت أو هلاك الماشية المشتراة قبل تسديد ثمنها .

فتعديل مواد القانون كما قلنا وتحتيم نظام التأمين على الماشية شرطان أساسيان لنجاح مشروع تنمية الثروة الحيوانية الزراعية بالبلاد من الجهة الحكومية ، فكل دعاية وتشجيع من الحكومة لهذا المشروع لا يتم ولا يكون له الأثر المرجو إلا بهذين الشرطين ، ويا حبذا لو تفضل أولو الشأن بدراسة هذا المشروع من هذه الناحية أيضاً واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها فتكون الحكومة قد قامت بواجبها إزاء إحياء هذا المشروع خير قيام .

سادق :

اعتدنا في مصر أن نتمتع على الحكومة كل الاعتقاد في جميع مشروعاتنا الحيوية كبيرة كانت أم صغيرة وأن نطالبها بالقيام بها في كل آن ، كما اعتدنا بكل أسف ألا تقوم الأمة من تلقاء نفسها بعمل شيء إلا إذا ساهمت فيه الحكومة بالتصويب الأوفر .

وهذا عيب في خلقنا القومي يجب السعي في مداواته واستئصاله ، فجهود الحكومة لا يتصور عقلاً أن يفي بكل مطالب الأمة ، وأهل هذا الاعتقاد على الحكومة في أمورنا العامة هو أكبر الأسباب في بطء رقينا المادى ، أما مشروعنا الليلة فلا نحتاج فيه الى معونة الحكومة المادية إلا بالشىء اليسير ، وأهم ما نطالبها به هو المساهمة في تعديل بعض مواد القانون كما بينا ، والحكومة خطواتها غالباً بطيئة متتدة ، فيجب على الأمة أن تطلبها بهذا التعديل وتظهر لها جلياً فائدته وضرورته ، ولا يكون ذلك الابتائيف رابطة تجمع بين المشتغلين بتربية الماشية ورجال الاقتصاد الزراعى في البلد ، كما هو واقع فعلاً في أوربا وأمريكا حيث تقوم رابطة المشتغلين بتربية الماشية أو ما يسمى بـ Cattle Breeders Association بنشر المعلومات المفيدة عن الماشية وتربيتها بين أعضائها وتلشر المجلات العلمية الفنية لهذا الغرض وهى واسطة التفاهم بين الحكومة ومربي الماشية تدافع عن مصالحهم .

فتكوين رابطة كهذه في بلادنا تضم كبار المشتغلين بالزراعة ومربي الماشية عندنا وبعض رجالنا الفنيين سيكون له أثر نافع في تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد ونشر المعلومات عنها ، كما يتبادل أعضاؤها فيما بينهم معلوماتهم وتجاربهم لخيرهم ، ومن أهم الأسباب التى تدعو لتكوين هذه الرابطة السعى لدى أولى الشأن من رجال الحكومة لتسهيل وسائل زيادة الثروة الحيوانية الزراعية في البلاد والعمل على تعديل بعض مواد القانون حتى يتيسر للنهشات المالية الكبرى التى تعنى بالزراعة ومستقبلها أن تساهم بمدى واسع في تقديم السلف اللازمة لنجاح هذا المشروع .

وقد عانت أن هذه 'مذكرة' احتمرت لدى بعض كبار رجالنا الفتيين العاملين لخير الزراعة
المصرية ، وأنهم عندئذ انصرفوا عن البدء في الدعوة إلى التكوين هذه الرابطة ، وأخص بالذكر
منهم صديق الدكتور أحمد داصل نخشن بك أستاذ علم الحيوان بكلية الزراعة .

ولاني إذا ما شددت اليلبة كبر مربى المناشية عندنا بأن يسعوا بنشاط إلى تحقيق هذه
الفكرة وإخراجها إلى الوجود ، فما دلت إلا لاعتقادي الإيجابي في الفائدة الكبرى التي تترجى من
تأسيس هذه الرابطة وما يعود من وجودها من نفع جزيل لبلادنا ، فقد حان وقت العمل
المجهدى المنتج ، وكفانا كلاما عن 'نظريات' ، فكل تأخير في تنفيذ الوسائل العملية الحديثة
يصير بمستقلنا لاقصداى 'زراعى صررا' يتزايد على مرور الزمن .

سادى :

تربية المشية لرعية - سواء أكان ذلك للتجارة أم للخدمة الأرض أو لانتفاع بمنتجاتها ،
يمكن أن يساهم فيها المزارع الصغير والمزارع الكبير كل في حدود ماله وقدرته ، فكل تسهيل
دا في الوسائل التي تؤدي إلى اقتناء تلك المشية يقابل بالترحيب ويعود على البلاد بالخير
المنعم . وخير الوسائل التي تؤدي إلى هذا الغرض هو تسهيل وسائل التسليف لشراء المشية
مع المحافظة طبيعا على أموال المولين وفي الوقت نفسه إذا أقبل كل صغار فلاحينا على تربية
لماشية وتيسر لهم ذلك كان لهم نفع مادي يرفع من مستوى الحياة بين هؤلاء العساء
بما يصيبون من نفع مادي من هذه التربية .

ولاني أشكر وزارة الشؤون الاجتماعية تهيئة هذه الفرصة لي للتحدث إليكم اليلبة في هذا
الموضوع والسلام ما

عبد القادر الجمال